تحليل وتقويم آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على معدلات البطالة في جمهورية مصر العربية

Analyze and Evaluate the Impact of Economic Reform on Unemployment Rates in The Arab Republic of Egypt's programs

المدرس الدكتورة إبتسام علي حسين
الكلية التقنية الإدارية / بغداد

المستخلص :

لم تعد البطالة مجرد مشكلة اقتصاديه تواجه الكثير من المجتمعات بل أصبحت كابوساً يهدد العديد من المكونات بعد أن فشلت معظم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة ومحاصرة نتائجها وآثارها السلبية على المشروعات التنموية وخطط الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي, فالإحصاءات تؤكد أن معدلات البطالة في العديد من البلدان النامية ترتفع بشكل مخيف والدراسات الميدانية تؤكد أن البطالة تمثل تهديداً, فالجرائم المالية والأخلاقية والجنائية يرتكبها عاطلون نتيجة الفراغ والحاجة والشعور بالإحباط واليأس في الحصول على فرصة مناسبة للعمل, لذا تعد مشاكل التشغيل والحد من البطالة من أبرز التحديات التي تواجه القوى العاملة في البلدان النامية بشكل عام وفي جمهورية مصر العربية بشكل خاص والتي أصبحت ظاهرة البطالة متأزمة فيها بسبب تزايد معدل النمو السكاني وتزايد عدد الملتحقين حديثاً بسوق العمل, وقد تعدت هذه المشكلة القدرة الاقتصادية للبلد على استيعابها نتيجة وجود قوى عاطلة تتزايد بمعدل أسرع من معدل النمو الاقتصادي, وتفاقم الوضع سوءً أثر إتباع الحكومة المصرية سياسة رامية إلى الحد من الانفاق بتقليل عجز الموازنة وتقليص العمل بالقطاع العام, وتحاول مصر جاهدة ومن خلال تبني برنامج طموح للاصلاح الاقتصادي, مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تكتنف بيئتها الاقتصادية والتي يقف على رأسها الارتفاع الكبير في معدلات البطالة, من منطلق هذه الأهمية تم تناول موضوع دراستنا.

Abstract :

Unemployment is no longer just an economic problem facing many communities, it has become a nightmare threatens many of the components After that most of the economic and social policies have failed in the face of this dangerous phenomenon and trapping results and its negative effects on development projects, And plans for economic and social reform, Statistics confirm that unemployment rates in many developing countries are rising alarmingly and field studies confirm that unemployment is a threat of financial, moral and criminal offenses committed by the unemployed, As a result of the vacuum and the need and the feeling of despair and frustration in getting suitable for jobs, So The problems of operating and the reduction of unemployment consider as one of the major challenges facing the labor force in developing countries in general and Egypt in particular. And that the unemployment crisis which has become a phenomenon because of the increasing rate of population growth and the increasing number of newly enrolled in the labor market This problem has exceeded the economic capacity of the country to absorb it, because of the existence of idle forces are increasing faster than the rate of economic growth and exacerbate the situation worse effect follow the Egyptian government policy aimed at reducing spending by reducing the budget deficit and reduce public sector employment Egypt is trying hard and through the adoption of an ambitious program of economic reform to face the difficult economic circumstances surrounding the economic environment, which stands at the head dramatic rise in unemployment, so out of this importance has been the theme of our study.

المقدمة :-

أسفر تطبيق برامج التكييف الهيكلي إلى معاناة شاملة وقاسية في البلدان النامية , فقد ساهمت آليات السوق بدون ظوابط وتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي كمقدمة لأصلاحات هيكلية دفعت إليها السياسة الليبرالية الجديدة في تفاقم المشكلات الاقتصادية والأجتماعية , لقد فشلت سياسات الأصلاحات التي نفذتها البلدان النامية في تحقيق معدلات نمو تساهم في دعم وحماية الفئات الاجتماعية المتضررة لأنها اعتمدت على سياسة ضغط الطلب بدلاً من توسيعهُ , إذ كان من المناسب بدايةً توفير بيئة ملائمة لتطبيق اصلاحات هيكلية فاعلة في الاقتصادات النامية تضع ضمن أولوياتها إعادة هيكلة فاعلة في الاقتصادات النامية أي اعادة هيكلة حكومات قادرة على أتخاذ قرارات هامة في توجيه المنافسة وتفعيل عمل الأسواق والتصدي للمنافسة الهدامة التي تفضي إلى احتكار السوق من قبل أحد القطاعين , أن مفتاح إعادة تكوين الحكومات في البلدان النامية هو تغيير المحفزات التي تدار بها المؤسسات العامة , بمعنى آخر تغيير الأسواق التي تعمل ضمن القطاع أي الحركة بأتجاه المنافسة التي تضمن خيارات المستهلك , كل ذلك يمهد لبيئة ملائمة لتنفيذ اصلاحات هيكلية نافعة في البلدان النامية , وهذا ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1997 ليؤكد رؤيته في الحاجة إلى اصلاحات هيكلية جديدة تعزز النمو وتحد من الفقر في ذات الوقت, وذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد بطريقة تحقق النمو وليس من خلال ضغط الطلب أو الانكماش، من هذا المنطلق تم تناول موضوع دراستنا .

أهمية البحث :-

تأتي أهمية البحث من خلال تحديد العلاقة بين برامج الأصلاح الاقتصادي وأثرها على البطالة في مصر, بالتركيز على الكيفية التي يتاح فيها للإصلاح الاقتصادي التأثير على سوق العمل في مصر , سيما وأن المناخ الاقتصادي الدولي الحالي يركز على المقاربات الليبرالية ودورها في التنمية الاقتصادية , والذي تنصح فيه هذه المقاربات البلدان النامية ومنها مصر بأتباع السياسات الداعمة للتكييف الهيكلي والأصلاح الاقتصادي , لما يمكن أن يحققه هذا الأتجاه من توليد فرص العمل وتوسيع الآفاق أمام المهارات المهنية وتوفير فرص الحركة المهنية نحو الأعلى .

فرضية البحث :-ينطلق البحث من فرضية مفادها الآتي :

على خلفية وصول برامج التنمية التي اعتمدتها الجمهورية العربية المصرية إلى طريق مسدود وتبنيها لبرامج التصحيح والتكييف الهيكلي المدفوعة من المؤسسات المالية الدولية , لم تستطع مصر معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية مما انعكس سلباً على معدلات البطالة فيها .

هدف البحث :-يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

1- التعريف ببرامج الأصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد والبنك الدوليين ودراسة أهم الأهداف والمبررات لهذه البرامج .

2- تحليل وتقويم آثار برامج الاصلاح على معدلات البطالة في جمهورية مصر العربية .

منهجية البحث :-

لغرض التحقق من فرضية البحث تم الاعتماد على الاسلوب الاستقرائي القائم على استنباط النتائج من خلال استقراء البيانات الإحصائية .

حدود البحث :-

حيث تضمن المدى الزماني المدة من 1990 – 2010 تناسباً مع مدة برامج الاصلاح الاقتصادي في جمهورية مصر العربية , أما فيما يخص المدى المكاني فقد تم أختيار جمهورية مصر العربية بأعتبارها من أوائل البلدان العربية التي طبقت برامج الاصلاح الاقتصادي .

هيكلية البحث :-

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث فضلاً عن الاستنتاجات و التوصيات , تناولنا في المبحث الأول منه الإطار النظري للاصلاح الاقتصادي والبطالة , إما في المبحث الثاني من الدراسة فقد تطرقنا إلى واقع الاقتصاد المصري وبرامج الاصلاح الاقتصادي المعتمدة فيه , إما المبحث الثالث والأخير فقد تناولنا فيه تحليل وتقويم آثار برامج الاصلاح الاقتصادي على معدلات البطالة في جمهورية مصر العربية واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات و التوصيات .

المبحث الأول- الإطار النظري للدراسة (برامج الأصلاح الاقتصادي والبطالة في جمهورية مصر العربية)

المحور الأول:- برامج الأصلاح الاقتصادي في جمهورية مصر العربية

أولاً : مفهوم الاصلاح الاقتصادي وأهدافه

يشير مفهوم الإصلاح الأقتصادي الى مجموعة الأجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الأقتصادية بهدف أزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الأقتصادي أو لغرض تحقيق زيادة في معدلات النمو الأقتصادي.[1]

من ذلك نلاحظ أن الأصلاح الأقتصادي يشمل تلك السياسات التي تحقق أفضل تعبئة للموارد والفائض الأقتصادي وتوجيهها الى مجالات النشاط الأقتصادي الأكثر فاعلية والأكثر تحقيقاً لمتطلبات الأمن الأقتصادي.

كما يرد مصطلح الأصلاح الأقتصادي كتعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات متلائمة مع الأيرادات, وذلك من خلال أيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية لضمان وجود طلب كلي يتلائم مع العرض الكلي, بأعتماد أجراءات تعمل على تحفيز القطاعات السلعية, فضلا عن اعتماد سياسات تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال أزالة تشوهات الاسعار وتعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الادارية.[2]

---

[1] نجلاء الأهواني, سياسيات التكييف والأصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر, بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الأقتصادية والأجتماعية, لغربي أسيا (الاسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطل في دول الاسكوا), الأمم المتحدة نيويورك 1993, ص101.

[2] Manuel Guition , Financial Policies Capital Markets in Arab Countries , edited by Said El-Naggar , paper presented at a seminar held in Abu-Dhabi , United Arab Emirates , January 25-26 , 1994 , IMF , Washington , 1994 , p6 .

من كل تلك المفاهيم نلاحظ ان الأصلاح الأقتصادي يهدف الى توفير الحاجات الاساسية من السلع والخدمات للمواطنين, كما يهدف الى خلق وتوفير فرص عمل تستوعب الزيادة المستمرة في اعداد السكان, وتحقيق توازن الأيرادات مع النفقات في ميزانية الدولة وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

ثانياً :- أنواع برامج الأصلاح الأقتصادي :-

تصنف برامج الأصلاح الأقتصادي الى انواع عديدة, فمن حيث الطبيعة الأقتصادية تصنف الى اصلاحات اقتصادية كلية واصلاحات اقتصادية جزئية, ومن حيث السياسات فتصنف الى سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض, ومن حيث الأهداف المتوخاة تصنف الى اجراءات الأستقرار الأقتصادي وأجراءات النمو وتحقيق الكفاءة الأقتصادية, ومن حيث المدة الزمنية فتصنف الى سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل, أما الشائع في الاوساط الأقتصادية فتصنف برامج الأصلاح الى حزمتين من السياسات هي :-

1- **سياسات التثبيت أو الأستقرار الأقتصادي :-** وهي عدد من السياسات الأقتصادية الكلية الهادفة الى تصحيح الأختلالات المالية والنقدية وأزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي, بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع أعادة تشكيل عناصر السياسة الأقتصادية بأتجاه نظام أقتصاد السوق.[1] أذ توظف هذه البرامج ثلاثة من الجوانب الاساسية للسياسة الأقتصادية وهي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.

2- **سياسات التكييف الهيكلي :-** وتمثل هذه السياسات القسم الأهم من برامج التكييف الهيكلي, وقد نشأت هذه السياسات مع أستحداث البنك الدولي قروض التكييف الهيكلي, اذ تفرد بتعميم هذه السياسات والأشراف عليها حتى عام 1986 عندما قام صندوق النقد الدولي هو الاخر بأستحداث تسهيلات التكييف الهيكلي , أن هذه السياسات تستهدف تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات وتقليل العجز الذي يعاني منه ومعالجة مشكلة الديون الخارجية ولكن من خلال التأثير في جانب العرض.[2]

كما وتهدف هذه السياسات الى زيادة الأنتاج المحلي لاسيما من السلع المخصصة للتصدير وذلك عبر تحسين ظروف أنتاجها وتوجيهه في الاجل الطويل نحو النمو الأقتصادي.[3]

ثالثاً :- أهداف سياسات الأصلاح الأقتصادي :-

أن سياسات الأصلاح الأقتصادي تقود الى أنجاز أهداف محددة تتمثل بالآتي :- [4]

1- الأستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الأقتصادية.

---

[1] نجلاء الأهوائي, مصدر سابق, ص102.

[2] جون اودلينج سمي, التكييف بمساعدة مالية من الصندوق, مجلة التمويل والتنمية, العدد4, المجلد19, صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير, واشنطن 1982, ص55 .

[3] أسامة عبد المجيد العاني, أثر برامج التثبيت الأقتصادي والتكييف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عربية مختارة, مجلة الوحدة الأقتصادية العربية , السنة الثانية عشر, العدد 20, القاهرة 2000, ص51 .

[4] ناصر عبيد الناصر, سياسات الأصلاح وأصلاح السياسات الأقتصادية في الوطن العربي, مؤتمر الأصلاح الأقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الأقتصادية, المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الأجتماعية, دمشق 2005, ص220-221 .

2- تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الأقتصاد الوطني.
3- تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية.
4- الحد من تدفق رؤوس الأموال الى الخارج وجذب الأستثمارات الأجنبية الى الداخل من خلال توفير المناخ الأستثماري الملائم.
5- تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الأقتصاد الوطني بين الأنتاج والأستهلاك من جهة وبين الأدخار والأستثمار من جهة اخرى.
6- رفع معدلات النمو الأقتصادي عبر توطين معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية.
7- التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
8- تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الأقتصاد الوطني بهدف زيادة الأنتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة.
9- خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام لتعذر الدولة عن أدارتها بكفاءة لصالح الطبقة المتوسطة في المجتمع.
10- تطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية-التعليم-الصحة).
11- استعادة التوازن الداخلي والخارجي للأقتصاد بما يؤدي الى احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات.
12- تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وانماء الطاقات الانتاجية للبلد, بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

لقد اعتمدت الحكومة المصرية على العديد من البرامج الاصلاحية لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها بغية جعله ملائماً لنظام سوق حرة مفتوحة للتنافس وذلك من خلال القيام باصلاحات مالية ومصرفية فضلاً عن اصلاح سياسة سعر الصرف كما تم استحداث الصندوق الاجتماعي للتنمية لمساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل وقد تركزت هذه الاصلاحات بالآتي :-

1- الأصلاح المالي (اصلاح السياسة المالية)

فيما يتعلق بالاصلاح المالي في مصر ، بداية خفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي من 12.12% عام1990 الى 7.6% عام 1992 ، وأستمر العجز بالانخفاض تدريجياً الى ان وصل الى نسبة1% في عام 1998 ، وذلك نتيجة اتباع سياسات الأصلاح التالي [1]:-

أ. سياسة تخفيض الانفاق العام والتي ادت الى تخفيض 60% من عجز الموازنة العامة ، اذ خفضت الحكومة المصرية إستثماراتها بحدود 50% من الناتج الاجمالي خلال الفترة 1988-1998 ، ولكنها مع ذلك حافظت على حجم الاستثمار الكلي مع تغيير الأوزان النسبية المشكلة لهذا الاستثمار لصالح القطاع الخاص ، كما وقامت الحكومة المصرية بتخفيض الدعم فتم حصره في اربع سلع رئيسة هي الخبز ودقيق القمح والسكر وزيت الطعام ، بعد أن كان يشمل (18) سلعة ، وبالتالي هبطت الاعتمادات المالية المخصصة من 5.2% عام 1988 الى 1.6%عام 1998 كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

(1) محمد عثمان مصطفى ، تقييم برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر مع التركيز على مرحلة الركود الاقتصادي ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، العدد 457، القاهرة ،كانون الثاني 2000 ، ص7-9 .

كما وخفضت الحكومة المصرية دينها الخارجي بحدود 15% خلال الفترة (1991–1994) وذلك من خلال أتفاق عقدته في آيار من عام 1991 مع سبعة عشر عضواً من أعضاء نادي باريس ، فضلاً عن الاعفاءات التي نالتها من بعض دول الخليج بعد حربه الثانية ، كما سعت الحكومة الى تمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية بدلاً من الأصدار النقدي ، كالاعتماد على أذونات الخزينة .

ب– سياسة زيادة الايرادات والتي أدت الى تخفيض 40% من عجز الموازنة العامة ، وذلك من خلال أرتفاع تقويم الايرادات بالعملة المحلية بدلاً من تقويمها بالعملة الاجنبية، فازدادت الايرادات بنسبة 2% من الناتج المحلي الأجمالي .

جـ– تقليل الاعتماد على الارباح السيادية وعلى ضريبة التضخم[*] كوسيلتين لتمويل عجز الموازنة العامة ، مما ساهم في تحسين مركز الموازنة العامة، الى جانب تقليل احتياجاتها الى أصدار نقود جديدة مما قلل من اعتمادها على اسلوب التمويل التضخمي ، إذ انخفضت الأرباح السيادية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في حدود (2–2.2 %) سنوياً خلال الفترة (1991–1998) ، كما انخفضت حصيلة ضريبة التضخم من 3.8% الى 2.2% خلال الفترتين(1987–1991)و(1991–1998)على التوالي[1].

2– الأصلاح النقدي (أصلاح السياسة النقدية والائتمانية)

لعبت السياسة النقدية والائتمائية دوراً مهماً في أطار برنامج الاصلاح الاقتصادي ، وقد تحددت أهدافها في الإستقرار النقدي واستقرار الأسعار ، وذلك من خلال تقييد التضخم والابقاء على كمية النقود في حدودها الامنة ،وتعبئة المدخرات اللازمة لتمويل القطاع الخاص، والابقاء على سعر صرف متحرراً حسب أليات السوق وتطورات العرض والطلب ،وعلى الرغم من تعدد وتنوع ادوات السياسة النقدية والائتمانية ، فإن سعر الفائدة والسقوف الائتمائية تعد من أهم ركائز هذه السياسة .

وعلى مدى سنوات الأصلاح ، فأن توجهات البنك المركزي كانت تتسم بالعمل على تحقيق ادارة نقدية فاعلة ، وقد اعتمد البنك المركزي خلالها سياسة التدرج في رفع اسعار الفائدة بمعدلات تتراوح بين (1– 2%) في كل مرة، حتى بلغ سعر البنك المركزي للاقراض والخصم (14%) سنوياً ، وقد بلغ اعلى سعر فائدة معلن على الودائع لمدة سنة نسبة 12% سنوياً ، ولمدة خمس سنوات نسبة 15% ،وذلك في نهاية عام 1990 ، الا أنه في عام 1991 ترك البنك المركزي حرية تحديد اسعار الفائدة المدينة والدائنة للمصارف وإقتصر دوره في تحديد الاقراض والخصم على إساس معدل يزيد بنسبة (2–3 %) عن متوسط اسعار الفائدة على اذونات الخزينة بأستحقاق 3 اشهر[2].

(*) **الأرباح السيادية :-** هي تلك الأرباح التي تسجل لصالح الحكومة نتيجة قدرتها الاحتكارية في طباعة العملة ،ويتم حساب الأرباح السيادية الحقيقية كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي للأجمالي السنوي المخفض (المخفض الضمني (Defelator) – التغيرات الشهرية في القاعدة النقدية).

-اما ضريبة التضخم :- فهي الخسارة التي يتكبدها حائزوا النقود نتيجة التضخم وتحسب كالأتي :-

ضريبة التضخم = معدل التضخم × الاحتياطي النقدي (كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي) .

(1) عفيف عبد الكريم صندوق ، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الاصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، دمشق 2005 ، ص42.

(2) اكرام عبد العزيز ، الاصلاح المالي بين نهج الصندوق والخيار البديل ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 , ص113 – 114 .

ولقد تم تعديل نسبة الاحتياطي الى 15% مع بدء التحول نحو الادوات غير المباشرة منذ مطلع 1991، والهدف منها هو التحكم بمستوى السيولة وحجم الائتمان من خلال أصدار أذونات الخزينة بفعل توفر قدر كبير من السيولة لدى بعض مصارف القطاع العام التجارية . كما وجرى ادخال تعديل على السيولة المحلية بعد عشرين عاماً ،أذ كانت تحسب على اساس (30%) للعملة المحلية ، فأصبحت في عام 1991 وكحد ادنى (25%) للعملات الاجنبية ويتم احتسابها على اساس المتوسط اليومي لايام العمل الفعلية خلال الشهر [1].

3- اصلاح سياسة سعر الصرف

إستهدف الاصلاح الاقتصادي في مصر ، تحسين حالة سعر الصرف بما يخدم جوانب عدة بما فيها عملية استقطاب تحويلات العاملين والنفقات السياحية ، فقد شمل البرنامج تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة للدولار ، اذ تم تحويل نظام سعر الصرف المتعدد الى نظام سعر صرف موحد ، عن طريق اقامة سوق حرة للعرض الأجنبي لمعاملات الحساب الجاري في عام 1991 ، وفي عام 1994 تم تحرير سوق الصرف الاجنبي بشكل اكبر عن طريق تخفيض القيود على حساب رأس المال [2]،وقد رافق ذلك تخفيض للجنيه المصري بحدود 25%. وشهد العام ذاته صدور قانون ينظم التعاملات بالعملة الاجنبية ، من شراء العملات الاجنبية بحرية وتحويلها للخارج ، كما امكن وضع وطبع معدلات للصرف الاجنبي وفقاً لقوى السوق[3].

كما تم توفير احتياطي من النقد الاجنبي لدى البنك المركزي يستخدم لمواجهة التقلبات غير المتوقعة في اسعار الصرف ، وكذلك تضمن البرنامج ازالة القيود عن المدفوعات والتحويلات للمعاملات الدولية الجارية والرأسمالية وبذلك انتقلت مصر الى المرونة الكاملة لرؤوس الاموال [4].

المحور الثاني:- مفهوم البطالة وأسبابها في مصر

أولاً : مفهوم البطالة:-

تعرف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه ويبحث عنه, ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى . [5]

ومن خلال هذا المفهوم يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين واصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل.

وقد تكون البطالة كاملة أو جزئية , فالبطالة الكاملة هي فقد الكسب بسبب عجز الشخص عن الحصول على عمل مناسب رغم كونه قادراً على العمل ومستعداً له أما البطالة الجزئية هي تخفيض مؤقت في ساعات العمل العادية أو القانونية , وكذلك توقف أو نقص الكسب بسبب وقف مؤقت للعمل دون انهاء علاقة العمل لأسباب اقتصادية أو تكنولوجية أو هيكلية.

---

(1) المصدر السابق نفسه ، والصفحات نفسها .

(2) منى قاسم ، الاصلاح الاقتصادي في مصر (دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية) , الهيئة المصرية العامة للكتاب, ط1 , القاهرة , 1999 , ص45 .

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ،1995، ص257.

(4) ناصر عبيد الناصر ، سياسات الاصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي ، (حالة مصر العربية) ، أتحاد الكتاب العرب , دمشق , 2001 , ص77 .

(5) كريمة كريم و جودة عبد الخالق , أساسيات التنمية الاقتصادية , ط1 , دار النهضة العربية , القاهرة , 1997 , ص253 .

ثانياً : أسباب البطالة في مصر

يرجع الجزء الأكبر من أسباب البطالة في مصر إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة الاقتصاد المصري كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والأختلال في الموازنة العامة للدولة إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كلاً من الادخار والاستثمار وبالتالي الانتاج والاستهلاك , فضلاً عن أسباب عديدة أخرى يمكن تحديدها بالآتي:- [1]

1- زيادة معدل النمو السكاني.
2- تضخم عدد الخريجين الذين يضخوا سنوياً إلى سوق العمل.
3- ضعف الاستثمارات القومية الموجهة إلى المشاريع التنموية الجديدة لاستيعاب العاطلين وتقلص هذا البند في ميزانية الدولة.
4- التقليص المستمر لدور الحكومة والقطاع العام في خلق فرص عمل جديدة وتحميل تلك المسؤولية للقطاع الخاص الذي لا يستوعب أعداداً كبيرة من العاطلين بسبب معيار الربحية العالية واسترداد رأس المال بسرعة لدى القطاع الخاص.
5- الانخفاض المستمر في الطلب على العمالة كنتيجة للتحديثات التكنولوجية فضلاً عن تضييق فرص العمل في دول الخليج على المصريين وتفضيل العمالة الهندية والباكستانية وغيرها وأنهاء خدمات ما بقي لديهم من المصريين.
6- ضعف القدرة على جذب الاستثمارات الاجنبية وأتجاه تلك الاستثمارات في أغلبها نحو المشروعات الكمالية والمضاربات والتعامل في سوق الأوراق المالية.
7- أنخفاض معدل الادخار بسبب الفقر وبالتالي ضعف الاستثمار في مشروعات استثمارية جديدة لأسباب شتى منها أرتفاع الاسعار ومتطلبات الحياة وقوانين الاستثمار.
8- عدم الرشد في الخصخصة وظهور ضحايا المعاش المبكر.
9- بطء معدل النمو الاقتصادي.
10- انخفاض الطلب الداخلي نتيجة للركود الاقتصادي العام.
11- تواضع معدلات زيادة أنتاجية العامل.

[1] حسين حسين شحاته , مشكلة البطالة في مصر بين الواجب و الواقع وبين الأقوال والأفعال , جامعة الأزهر , القاهرة , 2008 .

المبحث الثاني–واقع الاقتصاد المصري والسمات الرئيسية للأصلاح الاقتصادي

المحور الأول:– واقع الاقتصاد المصري

تصنف مصر ضمن مجموعة الأقطار النامية متوسطة الدخل (الشريحة الأدنى) بمعيار معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي الذي يقدر بحوالي (1255.2) دولار في عام 2003 أي حوالي 2.2% من الناتج المحلي الأجمالي، يبلغ عدد سكان مصر (67.313) مليون نسمة في عام 2003 ويتراوح معدل النمو للسكان في مصر حوالي(2.01) أثناء المدة (2002–2003)[1] ،واتسمت التجربة الأقتصادية في مصر منذ بداية الخمسينات وحتى عام 1973 بتخطيط التنمية الأقتصادية والاجتماعية الشاملة ، واتساع الدور الأقتصادي للدولة والقطاع العام ، إذ سيطرت الدولة على نشاط البنوك وشركات التأمين والتجارة والنقل والنشاط الزراعي، ثم تغيرت هذه السياسات بعد عام 1973 اذ اتسع نطاق الحرية الأقتصادية، وجاءت محاولة تحرير نظام الاسعار وتوسيع نطاق اقتصاد السوق ،والسعي لتعزيز دور القطاع الخاص المحلي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية [2].

ومع ان سياسات الانفتاح الداخلي والخارجي ادت الى تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة ، كما أدت أن يكون تأثير التطورات الأقتصادية الدولية والاقليمية كبير على تطور الأقتصاد المصري ، الا أن الخصائص الرئيسة للأقتصاد المصري مازالت في حدود الخصائص العامة للأقتصادات النامية والمتمثلة في الآتي [3]:–

1. يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر نحو 4.2% في المتوسط ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حوالي 650 دولار وذلك عام 1993.
2. بلغت قيمة العجز التجاري في مصر حوالي 19.4 مليار جنيه ، كما بلغت قيمة العجز في ميزان المعاملات الجارية حوالي (12) مليار جنية وذلك عام 1993 / 1994، وتتراوح نسبة عجز ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الأجمالي حوالي 8.1% وفقاً للتقرير السنوي للبنك الدولي عام 1994 .
3. تشكل منتجات الصناعات الاستخراجية مصدراً هاماً للقيمة المضافة في مصر ، اما الصناعات التحويلية فتخضع القيمة المضافة فيها للنمط التقليدي الذي يعتمد على التوزيع الاساس لعوامل الأنتاج الطبيعة بين الدول والانشطة الأقتصادية ، وتتمثل القيمة المضافة من الصناعات النسيجية والغذائية نسبة مرتفعة من الناتج الصناعي في مصر ، بينما لاتمثل الصناعات المعدنية والهندسية والثقيلة سوى نسبة ضئيلة من حجم الناتج الصناعي.
4. عانت مصر من عجز في الموازنة العامة نتيجة زيادة الانفاق العام بمعدلات تفوق معدلات زيادة الايرادات العامة ، وعلى الرغم من بذل الجهود الحثيثة لتخفيض نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي ، أذ بلغت هذه النسبة 7% عام 1993/1992 مقابل 37.4 % عام 1991/1990 ، ثم أنخفضت الى 3.5 % عام 1995/1994 .

(1) الامم المتحدة ، اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الأقتصادية والأجتماعية في منطقة الأسكوا (2005-2006) ، نيويورك 2006، ص17

(2) طليعة كوركيس توما ، فاعلية سياسات التكييف الأقتصادي لصندوق النقد الدولي في اقطار عربية مختارة ، اطروحة دكتوراه ـ غير منشورة ، بغداد ، 1991 ، ص204.

(3) حمدي عبد العظيم ، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة ، دار زهراء الشرق ، القاهرة 1998 ، ص168-172 .

5. ارتفاع معدلات البطالة في مصر ، أذ بلغت نحو 9.8% عام 1995 ويقدرها البنك الدولي بنحو 15% عام 1993 ، ويرجع ارتفاع معدلات البطالة فيها الى سياسات الاصلاح الاقتصادي والخصخصة التي لاتعبأ كثيراً بالجوانب الأجتماعية مثلما تهتم بالابعاد الأقتصادية للأصلاح الهيكلي .
6. تعتمد مصر على المعونات الخارجية في تنفيذ برامج الأصلاح الأقتصادي من كل من الولايات المتحدة الأميركية ودول اوربا الموحدة ، بالاضافة الى دعم المؤسسات الدولية .
7. تعاني مصر من سوء توزيع الدخل القومي المرتبط بالخلل في تخصيص الموارد الأقتصادية ، إذ تشير بعض الدراسات الى ان نسبة السكان تحت خط الفقر في مصر بلغ حوالي 40% من السكان في عام 1990 .
8. وصلت قيمة الديون الخارجية في مصر الى رقم قياس جديد بلغ (50) مليار دولار ، ويمثل اكثر من 130% من الناتج المحلي الاجمالي ، بينما وصلت خدمة الديون الى7 مليار دولار ، وهي تمثل حوالي نصف ايرادات البلد من العملات الاجنبية في عام 1992/1991 [1].
9. بلغ معدل التضخم في الأقتصاد المصري اكثر من 20% خلال عام 1991/1990 ، مع معدل فائدة حقيقي سالب وصل الى حوالي 6% خلال نفس الفترة ، في حين بلغت قدرة الاحتياطي من النقد الأجنبي على تغطية واردات ثلاثة اسابيع فقط [2].

ومع زيادة الضغوط الأقتصادية وتدهورها بشكل سريع في نهاية عام 1990 ، وعدم قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بمتطلبات خدمة الدين ، كان من الضروري الرجوع الى المنظمات الدولية للتفاوض ، حول مسألة الدَّين وجدولة الدَّين الخارجي ، واجراء اصلاحات حقيقية وهيكلية في الأقتصاد المصري .

المحور الثاني:- السمات الرئيسة لبرنامج الأصلاح الأقتصادي المصري

أزاء المصاعب الكثيرة التي واجهت الاقتصاد المصري خلال مدة الانفتاح الاقتصادي، وبعد سلسلة من البحوث المطولة والتي بدأت عام 1989 ، توصلت مصر الى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين في عام 1991 ، حول حزمة من الاجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، قدم الصندوق خلالها قروضاً بقيمة 278 مليون دولار في حين قدم البنك قروضاً بحدود (300) مليون دولار، وقد كانت الأهداف الرئيسة للبرنامج تتمثل في تقليل أختلالات الاقتصاد الكلي ، وأزالة تشوهات السياسة العامة ، وتعزيز دور القطاع الخاص ، واعادة تنشيط النمو الاقتصادي [3].

كما تناول البرنامج عدة مسائل مختصة بالسياسة العامة ، مثل أصلاح القطاع العام، وأصلاح نظام التسعير ، وأصلاح سياسات الاستثمار [*].

(1) ESCW , Structaral Adjustment and Economic Reform Policies in Egypt Economic and Social Implications (E/ESCWA / SED /1993/14) p6.

(2) محمد سهيل محمد ، الأصلاح الأقتصادي واثره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، بغداد ، 2008 ، ص51 .

(3) عفيف عبد الكريم صندوق ، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الاصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، مصدر سابق ، ص42.

(*) اجريت تغيرات هامة في سياسات الاستثمار ، فالغيت شروط الترخيص بالاستثمارات مع استثمارات قليلة تناولت المنتجات التي كانت محمية لدواعي الأمن القومي او الصحة العامة او لاسباب دينية .

فضلاً عن معالجة عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة، كما تناولت مجموعة الاصلاحات الاقتصادية نظام اسعار الصرف ، اذ اعتمد في البداية سعر صرف اولي طُبُقَّ على المستحقات المرتبطة بقناة السويس وعلى الصادرات والقروض والتحويلات الرسمية اما سعر الصرف الثاني وهو سعر السوق الحرة ، فقد طبقَّ على جميع الصفقات المعقودة بعملات اجنبية ،واخيراً تم توحيد اسعار الصرف في تشرين الاول 1991[1] .
ويتكون برنامج الأصلاح الاقتصادي من ثلاث مراحل [2] :-

- **المرحلة الأولى:**- إمتدت من آيار 1991 – آذار 1993 , وتم إنجاز هذه المرحلة بمساعدة صندوق النقد الدولي الذي قدم لمصر (234.4) مليون وحدة سحب خاصة [*] , لواقع 36.4% من حصة مصر في الصندوق , وحصلت مصر من نادي باريس على خصم جزء من الدين وخدمة الدين على ثلاث دفعات بواقع (15%) من القيمة الحالية للدين المستحق , والدفعة الثانية بواقع (15%) والثالثة بواقع (20%) .

- **المرحلة الثانية:**- وأمتدت من آذار 1993 لغاية تشرين الأول 1996 , وتم خلال هذه المرحلة تعزيز الأستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي وأصلاح قطاع التجارة والاستثمار , وأصلاح القطاع الخاص, وإعادة هيكلة القطاع المصرفي , وقدم صندوق النقد والبنك الدوليين في هذه المرحلة لمصر (400) مليون وحدة حقوق سحب خاصة .

- **المرحلة الثالثة:**- والتي امتدت من تشرين الأول 1996 ولحد الآن , إذ اتجهت برامج الأصلاح الاقتصادي نحو تخفيض معدل البطالة ومعدل التضخم وتدعيم المركز الخارجي وتعزيز الأستقرار الاقتصادي , وتحرير التجارة الخارجية وأصلاح القطاع المالي , وتم تدعيم هذه المرحلة بقرض من صندوق النقد الدولي بلغت قيمته نحو (36271) مليون دولار.

المبحث الثالث:- تحليل وتقويم آثار برامج الأصلاح الأقتصادي على معدلات البطالة في جمهورية مصر العربية

أصبحت ظاهرة البطالة متأزمة في المجتمع المصري من حيث تزايد معدل النمو السكاني وتزايد عدد الملتحقين حديثاً بسوق العمل ، وقد تعدت هذه المشكلة القدرة الاقتصادية للبلد على استيعابها بفعل وجود قوى عاطلة تتزايد بمعدل اسرع من معدل النمو الاقتصادي وتفاقم الوضع سواءً أثر اتباع الحكومة المصرية سياسة رامية الى الحد من الانفاق لتقليل عجز الموازنة بتقليص العمل بالقطاع العام ، وتحاول مصر جاهدة الضغط على معدل النمو السكاني ، الذي كان قد سجل خلال عقدي السبعينات ومنتصف الثمانينات (3.4%) والذي هبط الى نحو 3% عام 1986 ثم الى (2.6%) عام 1991 و (2.3%) عام 1999 [3].

(1) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 1995 ، نيويورك 1997، ص15 .
(2) ناصر عبيد الناصر , الاصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي (حالة مصر العربية) , مصدر سابق , ص56 .
(*) وحدة حقوق السحب الخاصة :- هي موجودات احتياطية دولية تصدر عن صندوق النقد الدولي وتخصص للدول الأعضاء , وتحسب قيمة صرف هذه الوحدة يومياً على أساس سعر الصرف للعملات الخمس الرئيسة في العالم .
(3) نادر فرجاني ، البطالة الخطر المتأسي في البلدان العربية ، نشرة الندوة ، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، تموز 1995، ص4.

لقد مرت معدلات البطالة في مصر بمراحل متزايدة الا أنها لم تبلغ مابلغته من تصاعد قياساً باعوام الاصلاح الاقتصادي فلو تتبعنا تطور معدلات البطالة في مصر نجد أنها قد ارتفعت من 2.2% من قوة العمل عام 1960 الى (2.4%) عام 1970 ثم الى (7.7%) عام 1976 [1] . وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات ونمو الناتج المحلي الاجمالي وايضاً بسبب السياسات الاجتماعية التي كانت تؤمن في اطارها الوظائف في الادارات الحكومية ومؤسسات القطاع العام.

وأثناء المدة (1976-1982) ازدادت البطالة بعض الشيء الى انها بقيت متدنية نسبياً ويمكن تفسير ذلك بالاتي [2] :-

1. هجرة الكثير من العاطلين عن العمل في مصر للبحث عن وظائف في البلدان المصدرة للنفط وبلدان أخرى .
2. توسيع قطاع البناء ، الذي ساعد على استيعاب جزء من القوى العاملة الفائضة وخصوصاً بين الاميين.
3. استمرار سياسة التوظيف الحكومي .

الا أنه في منتصف الثمانينات وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي ، ارتفعت معدلات البطالة وبشكل متزايد ، اذ سجلت (14.7%) خلال الفترة (1985-1989) ، واستمرت بالارتفاع خلال عقد التسعينات وخصوصاً في المرحلة الاولى من الأصلاح الأقتصادي ، اذ بلغت (17.5%) عام 1992 و (21%) عام 1994 ، وكما يوضحه الجدول (1) ، وكانت نسبة 85% من العاملين عمالة ناقصة من الفئة العمرية (19-29) سنة ، واغلبهم من الخريجين الجدد ، كما ارتفعت معدلات العمالة في القطاع العام ، اذ يعمل اكثر من واحد من بين كل ثلاثة مصرين في القطاع العام ، بما في ذلك القوات المسلحة ، مما يؤدي الى ارتفاع معدلات العمال الفائضين . وتمثل عمالة القطاع العام عبئاً كبيراً في مصر ، اذ كانت من العوامل الرئيسة التي أدت الى الركود الاقتصادي وارتفاع البطالة ، فضلاً عن عودة القوى العاملة المهاجرة ، وسياسات الاصلاح الاقتصادي التي أدت الى خفض الاستثمار الحكومي من (12.3%) عام 1992 الى (5.6%) عام 1998 [3].

إما في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي فقد سجلت معدلات البطالة انخفاضاً واضحاً ، فقد بلغت نسبة (10.1%) عام 1995 ، واستمرت معدلات البطالة بالانخفاض ، فقد بلغت(9.2%) عام 1996 و(8.8%) عام 1997 و (8.3%) عام 1998 واستمرت بالانخفاض حتى وصلت الى (7.9 %) عام 1999. وكما موضح بالجدول (1) .

ويعزى هذا الانخفاض الى مشاريع التنمية الواسعة في شبه جزيرة سيناء والوادي الجديد ، والارتفاع الحاد للاستثمار الاجنبي المباشر وقطاع السياحة ،والتي كان لها الفضل في دفع معدلات البطالة الى الانخفاض عام 1999 ، اذ كان من بين مجموع الايدي العاملة المصرية البالغة (18.3) مليون نسمة (16.9) مليون مصري يعملون وحوالي (1.4) عاطلين عن العمل [4].

(1) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، نظرة على التطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا عام 1997 ، تقرير اولي ، نيويورك ، 1999 ، ص7.
(2) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلية مع تركيز خاص على البطالة ، (في جمهورية مصر العربية) , نيويورك , 2000 , ص43.
(3) سالم وهبي ، البنك الدولي يخرج من القمقم ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، العدد 1588 ، القاهرة ، حزيران 1999 ، ص22.
(4) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (2002-2003) ، نيويورك , 2004 ، ص21-22 .

جدول (1) معدل البطالة في الأقتصاد المصري للمدة (1985- 2010)

السنة	معدل البطالة (%)
1989-1985	14.7
1990	8.6
1991	9.6
1992	17.5
1993	10.9
1994	21.0
1995	10.1
1996	9.2
1997	8.8
1998	8.3
1999	7.9
2000	8.1
2001	9.0
2002	9.9
2003	10.8
2004	10.5
2005	11.2
2006	10.6
2007	8.9
2008	8.7
2009	9.4
2010	11.9

Sources :

1. IMF,Interational Financial statistics (IFS),year book washington , D.C , 2007 ,pp364-369 .
2. IMF,International Financial statistscs (IFS , (Year book washitgton D.C.2006,pp.272-274.

3.منظمة العمل الدولية , قاعدة بيانات , المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في مصر .

إما عن معدلات البطالة خلال العقد الحالي من القرن الحادي والعشرون فقد سجلت ارتفاع في عدد العاطلين عن العمل من (1.8) مليون عام 2001 الى (2) مليون عام 2002 ، وأذا اضفنا الى ذلك زيادة في القوى العاملة بلغت (0.5%) من مجموع عدد السكان ، تكون البطالة قد أرتفعت بالتالي من (9%) عام 2001 الى (9.9) عام 2002 [(1)]، واستمرت البطالة بالارتفاع خلال هذا العقد ، اذ سجلت نسبة (10.8%) عام 2003 ، الا انها حققت تراجعاً طفيفاً في معدلاتها خلال عام 2004 ، اذ وصلت الى (10.5%) وكما يوضحها الجدول (1)، ويرجح ذلك التراجع في معدلات البطالة إلى زيادة عدد المشتغلين بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في قوة العمل، اذ زاد عدد المشتغلين بنسبة (2.6%) بينما لم تزد قوة العمل سوى بنسبة (2.3%) خلال الفترة ذاتها[(2)].

(1) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(2) البطالة في مصر حققت تراجعاً طفيفاً ، بحث على الانترنيت على الموقع Arabic.cnn.com

وتحاول مصر جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية لحل مشكلة البطالة ، وكانت مصر قد تلقت (408) مليون دولار من الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2003 و(11) مليار عام 2004 [1] وأما في عام 2005 فقد ارتفع معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة ليبلغ نحو 11.2% , ثم أخذ بالانخفاض وبصورة تدريجية خلال الأعوام اللاحقة وصولاً إلى العام 2008 , فقد بلغ خلال تلك الأعوام نحو (10.6%) و (8.9%) و (8.7%) على التوالي , إما في عامي 2009 و 2010 فقد بلغت معدلات البطالة نحو (9.4%) و (11.9%) أن الإجراءات الأكثر أرتباطاً بالبطالة في مصر وزيادة نسبتها هي عمليات الخصخصة التي تتضمن في الأعم الأغلب الأستغناء عن جزء أو كل من أعمال المؤسسة بعد بيعها وما يتعلق ببرامج التكييف الهيكلي من إجراءات متمثلة بتثبيت الأجور وتحديد الأسعار وهو ما يؤدي إلى ركود اقتصادي واضح فضلاً عن ضعف الطلب الكلي الداخلي الذي يؤدي إلى تراجع الإنتاج وتدني المحفزات لزيادة إنتاجية العمل كل ذلك يؤدي بالنتيجة إلى تفاقم معدلات البطالة.[2]

إن التزايد المستمر لأعداد البطالة في مصر يرجع في الاساس الى تزايد الافراد الداخلين الى سوق العمل سنوياً، كذلك الى قلة الموارد المتاحة ، اذ تعاني مصر من عدم التوازن في الموارد نتيجة زيادة مورد عنصر العمل وقلة الموارد الاخرى ، وكذلك نتيجة سوء السياسات المتبعة لحل مشكلة البطالة التي تؤدي الى ارتفاع نسب العاطلين عن العمل ، اذ ارتفع عدد العاطلين عن العمل خلال هذا العقد من القرن الحالي وبشكل ملفت للنظر ، فقد أرتفع من (1698) ألف شخص عام 2000 الى (2021) ألف شخص عام 2002 ثم الى (2242) ألف شخص عام 2004 ثم (2660) ألف شخص عام 2006 وكما موضح بالجدول (2) .

جدول (2) اعداد العاطلين عن العمل في مصر للمدة (2000-2006) بالآلاف

السنة	اعداد العاطلين عن العمل
2000	1698
2001	1783
2002	2021
2003	2140
2004	2242
2005	2109
2006	2660

المصدر:

-بتول شكري ، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي ، المنتدى العربي للسكان ، بيروت 2004، ص14 .

-الجهاز المركزي للإحصاء , بحوث القوى العاملة للسنوات (2005 , 2006) .

كما يوجد تفاوت كبير بين الأناث والذكور في مصر من حيث معدلات البطالة ، اذ يتحدد نمط البطالة بالموقع الريفي والحضري والنشاط الاقتصادي والعمر والجنس ودرجة التعليم ، وهذا بدوره انعكاساً لسوق العمل وأثر

(1) المصدر السابق .

(2) جودة عبد الخالق , "مصر وصندوق النقد الدولي , آليات التبعية في التطبيق" , قضايا فكرية , ط2 , مطبعة الشمس , القاهرة , 1986 , ص39 .

السياسات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية ، فمن خلال بيانات الجدول (3) نلاحظ ارتفاع بطالة الاناث مقارنة بالذكور ، حيث بلغ اقصى ارتفاع لنسبة بطالة الاناث قياساً ببطالة الذكور عام 2005 ، اذ سجلت حوالي (24%) بينما بلغ اعلى ارتفاع لمعدلات بطالة الذكور (7.6%) عام 2003 , ويعود هذا الارتفاع في معدلات بطالة الاناث الى عدة عوامل منها ، أن المهن المقبولة اجتماعياً لعمل المرأة والتي تتناسب مع طبيعتها وظروفها اقل كثيراً من المهن المتاحة للذكور،ومنها التمييز ضد المرأة ، خصوصاً عندما تتطلب الوظائف وجود قدرة على التنقل.

جدول (3) معدلات البطالة حسب الجنس في مصر للمدة (1995-2010)

السنة	معدل بطالة الاناث %	معدل بطالة الذكور %
1995	24.1	7.5
1996	20.4	7.0
1997	19.8	5.2
1998	19.9	5.1
1999	19.4	5.1
2000	22.7	5.1
2001	22.6	5.6
2002	23.9	6.3
2003	23.3	7.6
2004	23	6
2005	24	6
2006	18.7	5.8
2007	18.6	5.8
2008	19.6	5.4
2009	22.7	5.1
2010	22.9	5.0

Source:

-Ahmed galal, the paradox of education and unemployment in Egypt,center for economic studies,2003.p.8.

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء , بحوث القوى العاملة على الموقع

-www.msrintranet.capmas.gov.eg

إما عن واقع البطالة الريفية في مقابل البطالة الحضرية في مصر ، فتشير البيانات الواردة في الجدول (4) الى أن البطالة الريفية بقيت ولفترة طويلة لاتعرف البطالة الهيكلية بسبب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي معظمة زراعياً ، وكانت البطالة الهيكلية مستترة وراء البطالة الموسمية والمقنعة وحتى البطالة الموسمية كانت مقنعة باتجاه تشغيل الأطفال.

الا انه في عقد التسعينات من القرن الماضي حصل تغييران رئيسان وهما[1] :

1. ارتفاع معدل البطالة في الارياف .
2. اتساع نطاق البطالة الريفية كجزء من البطالة الاجمالية .

(1) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (1997-1998) , نيويورك , 1999 ، ص14 .

فضلاً عن ذلك فقد اقترن بازدياد تكاثر العاطلين عن العمل في الارياف، وكذلك اتساع النطاق الذي يشغلونه بهجرة داخلية وخارجية واسعة داخل المناطق الريفية ، وانطلاقاً من ذلك ، يمكن تفسير هذه الظاهرة بفشل سياسة التنمية التي افضت الى عوامل ثلاث[1] :-

1. انخفاض قدرة القطاعات غير الزراعية وضمنها الصناعة والادارة الحكومية على استيعاب فائض القوى العاملة.
2. التركيز على زيادة الانتاجية الاجمالية (التوسع العامودي) في القطاع الزراعي .
3. تواضع حصة الاستثمار الموجه نحو الزراعة ، بينما اعطيت الاولوية لقطاع البنى الاساسية، ووجه اهتمام اقل الى الزراعة , ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح من خلال المقارنة بين البطالة الريفية والحضرية والتي نجدها في الجدول (4) , إذ ارتفعت نسبة العاطلون عن العمل في الأرياف كنسبة مئوية من مجموع العاملين من 42.3% عام 1990 إلى حوالي 54.9% في عام 1996 , إلا أنه خلال الفترة (2006 – 2010) حصل أنخفاض في معدلات البطالة الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية فقد أنخفضت من 6.8% عام 2006 إلى 6.1% عام 2009 ثم أرتفعت إلى 7% عام 2010 وذلك بسبب سياسات الأصلاح الزراعي في المناطق الريفية .

إما في المناطق الحضرية فقد بلغت نسبة 11.9% عام 2006 ثم 12.7% عام 2008 ثم 13.4% عام 2010[2] .

جدول (4) مقارنة بين البطالة الريفية والحضرية في مصر للمدة (1990-1996)

السنوات	المناطق الريفية %	المناطق الحضرية %	العاطلون عن العمل في الأرياف كنسبة مئوية من مجموع العاطلين %
1990	6.1	12.5	42.3
1991	7.1	11.4	45.2
1992	7.2	11	47
1993	9.8	12.7	49.1
1994	10.1	12.4	50.7
1995	10	11.9	58.2
1996	9.1	8.7	54.9

المصدر:- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الاسكوا (2004-2005) نيويورك 2005 ، ص78 .

إما فيما يخص نسب البطالة في الفئات العمرية المختلفة ، فقد وصلت الى اعلى معدلاتها بين الشباب المتراوحة اعمارهم بين (20-24) عاماً من الذكور ، أذ ارتفعت من 3479 عام 2000 إلى 3921 عام 2005 ثم انخفضت قليلاً لتصبح 3779 عام 2010 ، أما فيما يخص بطالة الإناث عند نفس الفئة العمرية ، فقد ارتفعت هي الأخرى من 3191 عام 2000 إلى 3653 عام 2005 , إلا أنها أنخفضت وبنسبة قليلة عام 2010 لتصبح 3548 وكما يوضحه الجدول (5) .

(1) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
(2) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء , بحوث القوى العاملة متاحة على الموقع www.msrintranet.capmas.gov.eg

إما فيما يخص الفئة العمرية 15–19 سنة فقد استطاعوا العثور على عمل خلال المدة (2000–2010) إذ أنخفضت أعدادهم من 3945 عام 2000 إلى 3798 عام 2005 ثم إلى 3328 عام 2010 بين الذكور وفيما يخص الإناث فقد انخفضت هي الأخرى من 3670 عام 2000 إلى 3562 عام 2005 ثم إلى 3179 عام 2010 وذلك بسبب تبني مصر سياسة قاعدة الملكية لزيادة عدد الشركات في القطاع العام والخاص لأستيعاب أكبر عدد ممكن من العاملين .

وتضم البطالة اعداد كبيرة من الشباب الذين هم في طور الانضمام الى سوق العمل ،وهذا الوضع اضافة الى تأثيره السيء على فرص اكتساب هؤلاء الشباب للمهارات يمكن ان تكون له عواقب اجتماعية و اقتصادية وخيمة .

جدول (5) إعداد الداخلين في سوق العمل من الفئتين العمريتين (15–19) و (20–24) للمدة (2000–2010)(بالألف)

السنة	2000		2005		2010	
النوع	15 - 19	20 - 24	15 - 19	20 - 24	15 - 19	20 - 24
ذكور	3945	3479	3798	3921	3328	3779
أناث	3670	3191	3562	3653	3179	3548
الأجمالي	7615	6670	7361	7574	6507	7327
الأجمالي الكلي	14285		14935		13834	

Source : U. S. Census Bureau summary Demographic Data for Egypt , p < http: //www.census/gov > .

ويضاف الى مشكلة البطالة الرسمية ، انتشار العمالة الناقصة على نطاق واسع في القطاع غير الرسمي في مصر ، حيث تقارب الاجور مستوى الكفاف او تقل عنه،ومعظم العاطلين عن العمل (70%) منهم هم من الفئة العمرية 19 سنة أو أقل ، كذلك معظم العاطلين عن العمل (60%) هم من الحاصلين على شهادات الدراسة الثانوية او على شهادات اعلى منها ، واكثرهم يعيشون في المدن وليس في المناطق الريفية وفي ضوء الاتجاه الحالي في نمو السكان والمشاركة في القوة العاملة ينبغي خلق حوالي (560000) وظيفة جديدة سنوياً خلال العقد المقبل كي يتم استيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل ، بالاضافة الى (250000) وظيفة أخرى لاستيعاب المخزون القائم من العاطلين عن العمل [1].

من ذلك يتضح بأن وضع العمالة في مصر وضع حرج ، يعاني من مشاكل حادة تتميز بالتصلب وعدم الاستيعاب الكافي لليد العاملة ،وانخفاض مستوى استعمال القوة العاملة ، ومن الاليات الاربع الاساسية لاستيعاب اليد العاملة هناك ثلاث آليات لم تعد فاعلة وهي (العمالة الحكومية والشركات العاملة والهجرة الخارجية) ، وخلق الوظائف في القطاع الخاص بطيء ولم يتمكن هذا القطاع من استيعاب فائض اليد العاملة من القطاع العام ،ومعظم الوظائف الجديدة تتركز في الخدمات المنخفضة الانتاجية والمنخفضة الاجور في القطاعات الزراعية ، ويساهم هذا الوضع في استمرار تدهور الانتاجية العامة لليد العاملة ،ويبقى القطاع غير الرسمي المنفذ الوحيد للعديد من الباحثين الجدد عن العمل .

(1) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، مصدر سابق ، ص44 .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات

1. ترتب على تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في جمهورية مصر العربية مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ،وان تلك الآثار كانت في الغالب سلبية وخصوصاً على المدى القصير ، وتعد الكلفة الاجتماعية نتيجة الانكماش الاقتصادي في مقدمة الأثار التي تقع عادة مع بدء التنفيذ ، مما يؤدي الى زيادة الفقر والبطالة وانخفاض في دخول الافراد اذ ان الحد من الانفاق يعني ان الدول تحد من انفاقها سواء على الاستثمار او على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة وغيرها وبالتالي الحد من التنمية وإلغاء الدعم للسلع الضرورية لأوسع الجماهير.
2. تتضمن السياسة المالية وفق برامج الاصلاح الاقتصادي ، فضلاً عن التقليل من الانفاق الحكومي وترشيده عن طريق ازالة الدعم ، تثبيت الاجور والغاء التحويلات لمنشأت القطاع العام، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال تحويل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص ، كما تتضمن السياسة المالية زيادة الايرادات عن طريق زيادة اسعار مواد الطاقة والاقتراب بها من الأسعار العالمية ، وزيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة، مما يعني اثقال كاهل المواطنين بالضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ، والضرائب المباشرة على دخول العاملين في اجهزة الدولة والقطاع العام ، وبالتالي سيكون لها آثارها المباشرة على مسار النمو الاقتصادي والتنمية .
3. تؤدي برامج التكيف الاقتصادي التي تعتمد على سياسات جانب الطلب بشكل منفرد الى تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي وتزايد في معدلات البطالة وتراجع في مستويات المعيشة ، اما تلك البرامج التي تراعي سياسات جانب العرض فلها فرصة اكبر للنجاح وخاصة في زيادة معدلات النمو المترافقة مع تخفيض الديون وتحسين ميزان المدفوعات ، على الرغم من الصعوبات السياسية المرتبطة بها .
4. على الرغم من ان انصار الاصلاح الاقتصادي والتحرير المالي والتجاري كانوا يزعمون ان البلاد النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوفر المعونات المالية والفنية لزيادة قدرتها التجارية وتحمل التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية ، اذا قامت بتحرير أسواقها المالية والنقدية وخلقت المناخ المناسب لتشجيع تدفق تلك الاستثمارت بمنحها المزيد من المزايا والاعفاءات الضريبية والكمركية ، الا ان ذلك لم يحدث، فقد تبين أن أكثر من 90% من حركة الاستثمارت الاجنبية المباشرة تذهب اساساً الى البلاد المتقدمة (الولايات المتحدة وأوربا واليابان والصين) ،إما بقية البلاد النامية والتي تضم 70% من سكان العالم فكانت تحصل على أقل من 10% من تلك الحركة وموزعة بشكل غير متكافئ ، حيث استاثرت بها بصفة خاصة دول في جنوب شرق آسيا واميركا اللاتينية ،وهذا يعني أن مناطق كثيرة من العالم حرمت من اوجه التقدم التكنولوجي نظرا لارتباط تدفقات الاستثمار بنقل التكنولوجيا .
5. وفي مجال التوظف ، فقد ادى ضغط المنافسة العالمية الشديدة وعمليات الخصخصة والدمج بين الشركات الكبرى والصغرى ، الى زيادة عدد الاشخاص الذين يقومون باعمال مؤقته وغير منتظمة الى اجمالي قوة العمل، ومعنى هذا نهاية حقبة التوظف الكامل ومزيد من القلق حول المستقبل .

6. لم تستطيع سياسات الاصلاح الاقتصادي في مصر من اقناع المستثمرين الاجانب لدخول الاسواق المالية فيها ، وذلك لصالح نشاطات الخصخصة فيها ، فضلاً عن القيود المحددة لنشاطهم ، سواء أكانت تشريعية ام اجرائية ، أضافة الى ضعف النشاط الترويجي لجذب الاستثمارات الاجنبية .
7. بدأت الحكومة المصرية برنامجها للأصلاح الأقتصادي الشامل اعتباراً من عام 1987 ، ولقد دخل برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري في مراحل التنفيذ والانجاز اعتباراً من عام 1991 ، من خلال انجاز مرحلة الاصلاح المالي والنقدي ، ثم مرحلة الأصلاح الهيكلي اعتباراً من عام 1995 بهدف تحقيق اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص دوراً رائداً من خلال تحويل الشركات المنتجة للسلع والخدمات من ملكية وادارة الدولة الى ملكية وإدارة القطاع الخاص .
8. ان خطط التنمية الاقتصادية المتبعة التي تعتمد على الوصفات الجاهزة لايمكن ان تجدي نفعاً ولن تدفع عجلة التنمية في مصر الى الامام ، فالأقتصاد يحتاج الى دراسة واقعية ، وبناء الخطط التنموية ينبغي أن يتم على أساس ذلك الواقع .
9. فشل برنامج الأصلاح الأقتصادي المصري في تحقيق الاهداف الشكلية التي زعم الصندوق انه يسعى إليها, مثل تقليل العجز في ميزان المدفوعات ومكافحة التضخم، وتقليل عجز الموازنة العامة للدولة واعادة توزيع الموارد على نحو افضل ، لكنه نجح في زيادة دمج مصر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وجعله اكثر تبعية .

ثانياً :- التوصيات

1. توفير فرص عمل للشباب من خلال قيام الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص برفع الإنتاجية وتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات كثيفة العمالة والتكنولوجيا ورأس المال البشري .
2. القيام بإصلاح مؤسساتي يركز على إعادة تقسيم فرص العمل على قطاع الأعمال العام والخاص والمشترك والمنظمات شبه الحكومية والأهلية والقطاع المدني , إضافة إلى القيام بتطوير التكامل والتعاون الاقتصادي الأقليمي مع ضرورة التحليل المستمر لمحددات العمل والبطالة .
3. من الضروري القيام بتحسين القابلية للتشغيل من خلال إصلاح منظومة ونوعية التعليم وأساليبه وأستحداث برامج ومشروعات موجهة نحو فئات محددة من الشباب وتطوير نوعية التدريب والبيئة المؤسسية العلمية والتطبيقية .
4. توسيع فرص تمكين المرأة من الحصول على فرص العمل والمشاركة النشطة لوزارات الدولة في برامج التشغيل ودعم مؤسسات وشركات التوظيف العامة والخاصة بالإضافة إلى توفير الدورات التدريبية لتغذية التعليم المستمر وتحقيق التوافق اللازم بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم والتحليل المستمر لنتائج المسوح السكانية الجارية .
5. البحث عن الدور المتوقع لمؤسسات التعليم الخاصة وخاصة المعاهد والكليات التقنية وتحليل غياب حوافز التوظيف في القطاع الزراعي المصري .
6. ينبغي على الحكومة المصرية تجريب أساليب جديدة تجمع بين سياسة التقييد المالي وتحرير أسواقها في أطار توجيه المنافسة فيها وفق محفزات ملائمة , دون اتمام برامج اصلاحات تعتمد على الدور المطلق لقوى السوق بالإضافة إلى تثبيت ودعم أسعار السلع والخدمات الأساسية .

المصادر :-

أولاً: النشرات والدوريات

1. الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 1995 ، نيويورك 1997 .
2. الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (1997-1998) , نيويورك , 1999 .
3. الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلية مع تركيز خاص على البطالة في جمهورية مصر العربية , نيويورك , 2000 .
4. الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (2002-2003) ، نيويورك , 2004 .
5. الامم المتحدة ، اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الأقتصادية والأجتماعية في منطقة الأسكوا (2005-2006) ، نيويورك 2006 .
6. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء , بحوث القوى العاملة متاحة على الموقع www.msrintranet.capmas.gov.eg
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، 1995 .

ثانياً: الكتب والبحوث والانترنت

1. أسامة عبد المجيد العاني, أثر برامج التثبيت الأقتصادي والتكييف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عربية مختارة, مجلة الوحدة الأقتصادية العربية , السنة الثانية عشر, العدد 20, القاهرة 2000 .
2. اكرام عبد العزيز ، الاصلاح المالي بين نهج الصندوق والخيار البديل ، بيت الحكمة ، بغداد، 2002.
3. البطالة في مصر حققت تراجعاً طفيفاً ، بحث على الانترنيت على الموقع Arabic.cnn.com
4. جودة عبد الخالق , "مصر وصندوق النقد الدولي , آليات التبعية في التطبيق" , قضايا فكرية, ط2, مطبعة الشمس , القاهرة , 1986 .
5. جون اودلينج سمي, التكييف بمساعدة مالية من الصندوق, مجلة التمويل والتنمية, العدد4, المجلد19, صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير, واشنطن 1982 .
6. حسين حسين شحاته , مشكلة البطالة في مصر بين الواجب و الواقع وبين الأقوال والأفعال, جامعة الأزهر , القاهرة , 2008 .
7. حمدي عبد العظيم ، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة ، دار زهراء الشرق ، القاهرة 1998 .
8. سالم وهبي ، البنك الدولي يخرج من القمقم ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، العدد 1588 ، القاهرة ، حزيران 1999 .
9. طليعة كوركيس توما ، فاعلية سياسات التكييف الأقتصادي لصندوق النقد الدولي في اقطار عربية مختارة، اطروحة دكتوراه ـ غير منشورة ، بغداد ، 1991 .
10. عفيف عبد الكريم صندوق ، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الاصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، دمشق 2005 .

11. كريمة كريم و جودة عبد الخالق , أساسيات التنمية الاقتصادية , ط1 , دار النهضة العربية, القاهرة , 1997 .

12. محمد سهيل محمد ، الأصلاح الأقتصادي واثره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، بغداد ، 2008.

13. محمد عثمان مصطفى ، تقييم برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر مع التركيز على مرحلة الركود الاقتصادي ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، العدد 457، القاهرة ،كانون الثاني 2000 .

14. منى قاسم ، الاصلاح الاقتصادي في مصر (دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية), الهيئة المصرية العامة للكتاب , ط1 , القاهرة , 1999 .

15. نادر فرجاني ، البطالة الخطر المتأسي في البلدان العربية ، مجلة الندوة ، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، تموز 1995 .

16. ناصر عبيد الناصر, سياسات الأصلاح وأصلاح السياسات الأقتصادية في الوطن العربي, مؤتمر الأصلاح الأقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الأقتصادية, المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الأجتماعية, دمشق2005 .

17. ناصر عبيد الناصر , الاصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي (حالة مصر العربية), أتحاد الكتاب العرب , دمشق , 2001 .

18. نجلاء الأهواني, سياسيات التكييف والأصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر, بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الأقتصادية والأجتماعية, لغربي أسيا (الاسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطل في دول الاسكوا), الأمم المتحدة , نيويورك , 1993 .

19. ESCW , Structaral Adjustment and Economic Reform Policies in Egypt Economic and Social Implications (E/ESCWA / SED /1993/14).

20. Manuel Guition , Financial Policies Capital Markets in Arab Countries , edited by Said El-Naggar , paper presented at a seminar held in Abu-Dhabi , United Arab Emirates , January 25-26 , 1994 , IMF , Washington , 1994 .